

الخلاف فيه في المأهولة وقال الذي احصى رمل عالم عدد المجعل
 في المال نصفاً وتلكا هذان النصفان فقد ذهبها بالمال كله قالين
 اثنتان وقال لو قدموا من قدم الله واخروا من اخذ الله ما عالت
 قد بضعة فقتيل له ما بالك لم تقتل هذا العرف قال كان رجلاً مهاباً
 فضمته وقال له عطاء بن ابي رباح ان هذا الاغني عني ولا عسك
 شيئاً لو متت او متت لغنم سيرا ثانياً علي ما علمت الناس لان قال
 وان شأوا فخذوا ابنا نانا وابنا م وسانا ونساع وانفسنا
 وانفسهم ثم يتوصل فيجعل لعنة الله على العالمين ذين وقد
 تكرر دعاء ابن عباس رضي الله عنهما اليها فخاله مرة تزيد مرة
 لعطا ومرة ثلثين مرة لم يسم الخاطب واختلفت الرواية عنه
 فيمن قدم الله ومن اخذه فقال لزيد بن اوس الزوجان والامر
 والجدية قدمهم والبنات وبنات الابن والاخوان لا يوجب اولاد
 اخذهن وروي عنه انه قال من اهدى الله من فوض الى غيره فهو الذي اخذه
 فهو الذي قدمه من اهدى الله من فوض الى غيره فهو الذي اخذه
 وروي عنه غير ذلك وما نقل عن ابن عباس رضي الله عنهما
 من اعتداه عن اظهار المخالفة في زمن عمر رضي الله عنه لقوله
 كان مهيبة فضمته بغني القطع بان مستنده في انكار العول كان
 راباً واجتهاداً اولاً لئلا يفسد دليل ظاهره جيب المصير اليه فانه
 لو كان معد ذلك لما سكت لعلمه بان عمر رضي الله عنه كان اشد الناس
 انقباداً الى الحق واعظم ليلاً لما عرف من اخلاقه فقد قال مرة اصابت
 لممرأة واخطا عمر من حمد الله من اهدى الي عمر عيوبه وقال
 في قضية كل الناس افة منك يا عمر وفي قضية الحامل التي امراد
 ان يغتم عليها الحد فقال له معاذ هذا الك عليمها فالك في يديها
 قال فجز النساء ان ياتين بمثل بعاة هللك عمر لو لا متعاذ الي غير ذلك

ما نقل عنه رضي الله عنه وانما كانت شدته وغلظته في الحق ان
 خالف وفي المرات ان شئت منك غير ان ابن عباس رضي الله عنهما
 لم يرا من انه لو ذكر مستده صار سحياً فاستنع ومقتضى هذه
 الرواية في قوله اظهر ابن عباس الخلاف وفي قوله كان مهيبة
 فضمته تقتضي انه كان في زمن عمر مخالفاً لكنه كان خائفاً وانما اظهر
 بعده لما قدمناه لكن قال الشيخ الشاطبي رحمه الله الذي
 نظر بان ابن عباس رضي الله عنهما انه صرح بالخلاف في زمن عمر
 وقابل عمر قوله يقول الجماعة الذين منهم غدو صريح قوله
 وبقي ابن عباس لم يثبت له صواباً ما قالوه في وجه الهمم
 ولا خسا ما قالوه وهو في وجه عنه انتهى وما قول بعضهم
 انه سكت عن الخلاف في زمن عمر ليقين كانه على
 الفاروق ولما للعباس والده عليه من الحقوق فغيب
 نظره كيف يسكت عما يظهر له لاجل هذا وغير الصحابة لا يظن
 بهم هذا كيف بالصحابة رضوان الله عليهم وما علم من
 حالهم في مثل هذا الا سيما عمر رضي الله عنهم انتهى
 وهذا لا يشكك هو الذي اوضح السطري رحمه الله ان قال
 ما قال والجواب ما يوضحه مما قدمناه وتحصل ان المسئلة
 اجتهادية ولم يكن معه دليل ظاهره جيب المصير اليه فساد
 له عدم اظهارها ظاهر له والله اعلم قال الشيخ رحمه
 الله ولا يعرف بين اجد من الاربعة ولا من اتباعه خلافاً في
 العول واستدل مستنوا العول بالكتاب والسنة والاجماع
 والقياس اما الكتاب فاطلاق آيات الموارد يقتضي عدم
 التقديس بين حال اجتماعهم وانفرادهم وتقديم بعضهم
 على بعض وتخصيصه بالتخصيص من غير حاجب شرعي شرع
 من غير صريح وهو محال واما السنة واستدل القاضي عبد

وذكر